

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ

الإسلام
والملكية المزدووعة
الخاصة والعامة

للدكتور / محمد شوقي الفنجري



١ - الملكية الخاصة :

جاء الإسلام فأقر الملكية الخاصة (الفردية) وحماها الى أقصى الحدود، معلناً (ان كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه)^(١)، وأنه (لا يهل مال امرؤ مسلم الا بطيب نفسه)^(٢)، بل ان (من قتل دون ماله فهو شهيد)^(٣). ولقد كانت آخر كلمات الرسول عليه السلام في خطبة الوداع (ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم). ولعل من أبرز صور حماية الإسلام للملكية الخاصة قطع يد السارق، وتنظيم الميراث في صورة أموال استهلك أو أموال التاج.

ولكن الى جانب ذلك، لم يطلق الملكية الخاصة، بل وضع عليها قيوداً عديدة للصالح العام^(٤)، أحاطها الى مجرد وظيفة اجتماعية أو شرعية يؤدّيها المالك^(٥). ويمكننا تلخيص هذه القيود فيما يلي:

أولاً - من حيث قيامها : لا يتصور قيام الملكية الخاصة أو الاعتراف بها في الإسلام، الا بعد توافر أو ضمان الحد الأدنى اللازم لمعيشة كل فرد. وهو الأمر الذي عبر عنه الحديث النبوي (إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد)^(٦)، وأنصح عنه الخليفة عمر بن الخطاب بقوله (اني حرمص على ألا أدع حاجة الا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسيساً في عيشنا حتى نستوي في الكفاف)^(٧).

ثانياً - من حيث مجالاتها : لا يسمح الإسلام بالملكية الخاصة في بعض المجالات، وهي مجالات الملكية العامة على نحو ماسيته كأراضي الحمى (المراعي)، والمساجد، والمعادن في باطن الأرض، والمرفق الأساسية.

ثالثاً - من حيث اكتسابها : فيجب أن يكون اكتساب الملكية مشروعاً

بالمفهوم الاسلامي، أي بعيدا عن تجارة الخمر، أو الاحتكار^(٨)، أو الربا^(٩)، أو أي ضرب من ضروب الاستغلال أو الحصول على المال بالباطل كاستخدام النفوذ أو المفاولة في الأسعار والربح الفاحش. فالشرع الاسلامي يرحب بأن يكسب كل فرد بمجده ما يستحق (للرجال نصيب مما اكتسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن)^(١٠)، ولكنه لا يقبل أن يكسب نتيجة نشاط غير مشروع و على حساب غيره من الناس أو استغلال لظروفهم.

رابعاً - من حيث التزامها : فيجب أن تؤدي الملكية الخاصة على نحو ماسنييه كافة التزاماتها وهي الزكاة، والتزام الضرائب، والتزام الانفاق في سبيل الله.

خامساً - من حيث استعمالها : فالملكية في الاسلام مقيدة حتى في استعمالها، ولا تقصد بذلك تلك القيود التي تتعلق بعدم الاضرار بالغير أو التمسك في استعمال الحق^(١١)، مما نصت عليه حديثا بعض النظم المتطورة، وإنما تعني تلك القيود التي لا نجد لها مثيلا في أحدث النظم الاقتصادية الوضعية فردية (رأسمالية) كانت أو جماعية (اشتراكية). ذلك أن الملكية في الاسلام على نحو ما سبقته هي أمانة واستخلاف، ومن ثم فإن المسلم ليس حرا في استعمال ماله كيفما شاء: فهو لا يستطيع أن يكثره أو يخبئه عن التداول والانتاج، كما لا يستطيع أن يبدوه أو يصرفه على غير مقتضى العقل والا عد بنص القرآن سفيها وجاز الحجر عليه، كما لا يستطيع أن يعيش عيشة بذخ وترف والا عد بنص القرآن مجرما، وهو مأمور دائما بأن يصرف كل مال فائض عن حاجته في سبيل الله سواء في صورة اتفاق مباشر على المحتاجين أم إستثمار يعود نفعه على المجتمع.

سادساً - من حيث حدودها : وفيما عدا القيود السابقة، فإن الاسلام يطلق الملكية الخاصة دون أن يضع أي حد أعلى لاكتسابها، وذلك تشجيعا وضمانا للبايع والمخافز الشخصي، بحيث كان في عهد الرسول عليه السلام

أثره للغاية كعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ممن نسميه بلغة اليوم مليونيرا أو بليونيرا، ولكنه مليونير أو بليونير مقيد أي ملتزم بمحدود الشرع^(١٣)، لقوله عليه السلام (لا بأس بالغني لمن اتقى)^(١٤)، كما يشترط أيضا ألا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس، وألا تعين شرعا على ولي الأمر التدخل لإعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع^(١٥)، إعمالا لقوله تعالى (كي لا تكون دولة بين الأغنياء منكم)^(١٦).

٢ - الملكية العامة :

كذلك جاء الاسلام فأقر الملكية العامة (الملكية الجماعية)، وذلك في مختلف الصور التي كان متعارفا عليها ومسلما بها من قبل ظهوره، سواء لدى قبائل العرب أو لدى دولتي الفرس والرومان، فاستصحابها^(١٧) وأعطاها الصفة الشرعية. ومن قبيل ذلك ملكية الأراضي التي لا مالك لها (الموات)، وملكية المعادن في باطن الأرض، وملكية المرافق الأساسية كالطرق وبيابح المياه والمراعي والقوت الضروري كالمئط وما يقاس عليه، وكترع الملكية الخاصة جبرا لمنفعة عامة.

بل لقد استحدث الاسلام صورا جديدة من الملكية العامة لم تكن معروفة من قبل. ومن قبيل ذلك المساجد ونزع الملكية الخاصة من أجل توسيعها، والوقف الخيري، وأرض الحمى، والأراضي المقترحة.

ألا أن الملكية العامة في الاسلام، هي بنورها شأن الملكية الخاصة، ليست مطلقة. فلا يملك الحاكم الاسلامي أن يوسع أو يضيق من نطاق الملكية العامة حسبما يشاء، وإنما مرد ذلك ما يملكه أو يتطلبه الصالح العام. وهو ما عبر عنه فقهاء الشريعة بقولهم (إن الامام مخير، تخيير مصلحة لا تخيير شهوة).

وإذا كانت الدولة في الاسلام على نحو ما سمينه، تلتزم بالتقيد بكل نشاط

اقتصادي يعجز عنه الأفراد كالصناعات الثقيلة ومد السكك الحديدية، أو يعرضون عنه كاستغلال الصحارى واستصلاح الأراضي البور، أو يقصرون فيه أو ينحرفون به كاستغلال المدارس والمستشفيات الخاصة. فإن الأمر يستلزم دائما وجود ملكية عامة (قطاع عام) يتولى المشروعات اللازمة للمجتمع، مما لا تقبل عليها الملكية الفردية (القطاع الخاص).

على أن الاسلام على نحو ما سنرى، لا ينظر الى الملكية العامة، باعتبارها فحسب أدلة للقيام بما لا يرغب أو يعجز القطاع الخاص عن القيام به. بل ينظر اليها أيضا باعتبارها ركيزة أساسية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية. كما ينظر اليها أيضا باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع عن طريق تبني أهداف اجتماعية دون الاقتصار على مجرد تحقيق الربح.

٣ - الملكية الخاصة والعامة في الاسلام، كلاهما أصل يكمل الآخر، وكلاهما ليس مطلقا بل مقيد بالصالح العام.

وعلاصة ما تقدم أن الاسلام أقر منذ أربعة عشر قرنا، الملكية المزدوجة: الخاصة والعامة في آن واحد. ولكن تميز موقفه في هذا الخصوص بأمرين أساسيين:

أولها : ان الملكية الخاصة، والملكية العامة، كلاهما أصل وليس استثناء. وكلاهما يكمل أحدهما الآخر، بحيث لا يتناقض أو يتعارض معه.

ويترتب على أن الملكية الخاصة والملكية العامة، كلاهما أصل وليس استثناء، حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي طالما كان مشروعا بحسب المفهوم الاسلامي. وبالتالي التزام الدولة بتشجيع ذلك النشاط، واحترام الملكية الخاصة الناجمة عنه وحمايتها. وبحيث لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الملكية العامة الا حسبا أشرنا اليه حيث يعجز الأفراد عن القيام بذلك النشاط كالصناعات الثقيلة ومد السكك الحديدية، أو حيث يعزفون عن ذلك

النشاط كاستصلاح الأراضي البور وتعمير الصحارى، أو حيث يقصرون فيه إقامة المساكن الشعبية والتوسع في المدارس أو المستشفيات.

ويترتب على كون الملكية الخاصة، والملكية العامة، أصلاً يكمل كل منهما الآخر ولا يتعارض معه، أنه لا يجوز للدولة في الإسلام أن تتدخل في النشاط الاقتصادي كتأجير أو منافسة للأفراد، إلا إذا ثبت فعلاً مغالاة الأفراد واتجاهاتهم نحو الاستغلال، فيكون تدخلها بالقدر الضروري الذي يلزم لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي.

ومن ثم فإن الإسلام يرفض كميلاً سياسة تقوية القطاع العام على حساب القطاع الخاص، أو العكس. إلا إذا اقتضت ضرورة أو ظروف معينة، فيكون الإجراء استثنائياً وبصفة مؤقتة ويقدر الضرورة التي استوجبت. والواقع أن القطاع الخاص والقطاع العام في الإسلام، كلاهما بمثابة ركني المجتمع، بحيث لا يتصور أن يتنافس برؤية واحدة، أو برؤيتين غير متوازنتين.

ثانيهما : أن الملكية الخاصة، والملكية العامة كلاهما ليس مطلقاً، بل هو مقيد بالصالح العام. ذلك الصالح العام الذي اعتبره الإسلام حق الله، والذي يعلو فوق كل الحقوق.

وهذا هو السبب في القيود العديدة التي يضعها الإسلام على الملكية الخاصة، والتي تحيلها على نحو ما رأينا، إلى مجرد وظيفة اجتماعية، أو بهيمة أدق وظيفة شرعية. وهو السبب أيضاً في القيود والشروط العديدة، التي يتطلبها فقهاء الشريعة للتوسع في الملكية العامة أو نزع الملكية الخاصة جبراً أو تأميم بعض المشروعات.

ونوضح ما تقدم في فرعين مستقلين :-

الفرع الأول : في الملكية الخاصة (الفردية).

الفرع الثاني : في الملكية العامة (الجماعية).

الفرع الأول الملكية الخاصة

وتعالج في هذا الفرع نقاطا معينة وباختصار، ومن الزوايا التي تكشف لنا عن المذهب الاقتصادي في الاسلام وتميزه عن سائر المذاهب والأنظمة الاقتصادية الوضعية السائدة، وذلك على الوجه الآتي:

- أولا : طبيعة الملكية الخاصة في الاسلام.
- ثانيا : الى أي حد حمى الاسلام الملكية الخاصة.
- ثالثا : الاسلام لا يحترم الملكية الخاصة الا بعد ضمان حد الكفاف.
- رابعا : الاسلام لا يسمح بالثروة والغنى الا بعد ضمان حد الكفاية.
- خامسا : الاسلام لا يضع حدا أعلى للملكية أو الغنى.
- سادسا : قبود الملكية الخاصة.

أولا : طبيعة الملكية الخاصة في الاسلام

١ - جاء الاسلام معلنا منذ أربعة عشر قرنا، ان كل ما في الكون من ثروة وما في يد البشر من مال، هو ملك لله تعالى، وانه سبحانه المالك الحقيقي لكل مال. فهو وحده تعالى منشئه ومخلقه، وهو وحده واهبه ورزقه. وفي ذلك يقول الله تعالى (ولله ما في السموات وما في الأرض) (١٣)، ويقول (ولله ملك السموات والأرض وما فيهن) (١٤).

واذا شاءت ارادة الله إضافة المال الى عباده بقوله تعالى (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (١٥)، وقوله (يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم) (١٦)، وقوله (ما أغنى عنه ماله وما كسب) (١٧)، وقوله (في أموالكم حق للسائل والمحروم) (١٨). فما ذلك الا حفرا لحمم البشر على تقديم العمل وبذل الجهد

والسعي في الأرض، وليشعروا بفضل الله وأنهم خلفاؤه في أرضه، وفي نفس الوقت ابتلاء وامتحاناً لهم بما أنعم الله عليهم وليحسوا بمسئوليتهم عما ملكهم فيه واتمنهم عليه.

وتوفيقاً بين حقيقة ملكية الله تعالى وحده لكل مال، وبين حقيقة إضافة هذا المال إلى عباده وإختصاص بعضهم دون غيره بالتصرف فيه، جاءت نظرية الاسلام الخاصة إلى الملكية بأنها أمانة وإستخلاف ومستولية. وذلك بقوله تعالى (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) (٢٣)، وقوله سبحانه (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) (٢٤)، وقوله (ولتسألن يومئذ عن النعيم) (٢٥). وجاءت السنة النبوية مؤكدة (المال مال الله، والفقراء عيال الله، والأغنياء وكلاء الله على عياله) (٢٦)، وقوله عليه السلام (كل شيء فضل عن ظل بيت وكسرة خبز وثوب يوزرني ابن آدم، فليس لابن آدم فيه حق) (٢٧)، وفي رواية أخرى (يقول العبد مالي مالي، وإنما له من ماله ثلاث: ما أكل فأفنى، أو لبس فأبلى، أو تصدق فأبقى، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس) (٢٨).

٢ — وقد ترتب على تكييف الاسلام للملكية الخاصة مجرد أمانة وإستخلاف ومستولية، الالتزام في شأنها بتعاليم الاسلام: فلا يجوز مثلاً تمكين السفهاء والمبلين من هذا المال بقوله تعالى (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) (٢٩)، أو حرمان العاجزين المحتاجين من هذا المال بقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) (٣٠)، أو أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس بقوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) (٣١).

٣ — ولقد أسهب الفقهاء القدامى والمحدثون في بيان طبيعة الملكية الخاصة في الاسلام وآثار ذلك، وخصوها بقولهم (المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه) (٣٢). فحيازة وملكية الفرد للمال، أيما كان مصدرها كسباً أم وراثة، ليست امتلاكاً بالمعنى المطلق، وإنما هي وديعة أو وظيفة شرعية أو هي ملكية مجازية أي ملكية الفرد في الظاهر بالنسبة للأفراد الآخرين، إذ المالك الحقيقي لكل الأموال

هو الله تعالى، وأنه سبحانه سيحاسب المكتسب للمال أو الحائز المتصرف فيه حساباً عسراً.

وقد عبر الأمام الزرخشري عن المفهوم الاسلامي للملكية الخاصة، أدق تعبير بقوله (إن الأموال التي في أيديكم، إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه، وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب، فألقوا منها في سبيل الله. ولين عليكم الاتفاق منها، كما يهون على الرجل الثقة من مال غيره) (٢٣).

ثانياً : إلى أي حد حمى الإسلام الملكية الخاصة

لقد حمى الإسلام الملكية الخاصة، بالمفهوم السابق إيضاحه، إلى أقصى الحدود، حتى أنه اعتبر شهيداً من يقتل دون ماله. وكان من أبرز صور هذه الحماية:

(أ) قطع يد السارق : بقوله تعالى (والسارق والسارقة، فاقطعوا أيديهما، جزاء بما كسبا نكالا من الله) (٢٤). وتشدد الإسلام في تنفيذ حد السرقة إذ روى أن أسامة بن زيد وكان من أحب الناس إلى الرسول عليه السلام، جاء يشفع في فاطمة بنت الأسود الخزومية وكان قد وجب عليها حد السرقة، فأنكر عليه الرسول ذلك واتهمه قاتلاً (أنتشع في حد من حدود الله)، ثم قام فخطب في الناس قاتلاً (إنما أهلك الذين من قبلكم انهم كانوا إذا سرق القوي تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) (٢٥).

وقد استبشع بعض المستشرقين قطع يد السارق، وقالوا إن ذلك لا يحمل مشكلته وإنما يجعله عالة على المجتمع. ولكن نسي هؤلاء أن الإسلام إن كان قد

تشدد في حد السرقة للمعزة والاعتبار وقطعا لدابر هذه الجريمة حماية وأمانا للمجتمع. فانه تشدد أيضا في إعمالها فبدراً الخد بالشبهة، ويمتنع شرعا تطبيق حد السرقة في حالة المجالات أو الأزمات التي لا يتوافر فيها حد الكفاية للمواطن (فمن اضطر غير مباح ولا عادة، فلا إثم عليه) (٣٦).

ونضيف ان الذين تقطع أيديهم في التطبيق الاسلامي بسبب السرقة، لا يتجاوز أصابع اليدين عددا، يراهم الناس فيعتبرون ويتقطع دابر هذه الجريمة. ونشير أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أوقف تطبيق حد السرقة عام الرمادة (عام المجاعة). كما أنه حين جاءه رجل يشكو سرقة خدمه أمر باحضارهم وأقرأوا بفعلتهم ذاكين أن سبب ذلك أنه لا يقوم بكفائتهم من طعام وملبس فلما تحقق عمر من ذلك تركهم واستدعى الرجل وتوعده قائلا (إذا سرق خدمك مرة ثانية، قطعنا يدك أنت). كما يروي عن الخليفة عمر بن الخطاب حين ودع أحد نوابه ببعض الأقاليم سأله: ماذا تفعل إذا جاءك سارق قال: أقطع يده، فقال عمر (وإذن فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك)، وأضاف قوله (ان الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرقهم، فإذا أعطيتهم هذه النعم تقاضيتهم شكرها. يا هذا ان الله قد خلق الأيدي لتعمل فإذا لم تجد في الطاعة عملا اتهمت في المعصية أعمالا، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية) (٣٧).

(ب) اجازة الميراث وفقا لنظام معين : يكفل توزيع التركة توزيعا عادلا على عدد كبير من أقارب المتوفى وبحول دون تجمعها في يد فرد معين (٣٨). كما أنه لا يميز الوصية الا في حدود الثلث، ولا تجوز لوارث الا بأذن الورثة. وتشدد الاسلام في قواعد الميراث، فيعقبها بقوله تعالى (تلك حدود الله، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدود الله يدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهمل) (٣٩).

وفي هذا يتميز الاسلام عن الكثير من النظم التي تحرم الميراث كالشيوعية،

أو تدع المالك حراً في أن يوصي بكل تركته لمن يشاء ولو للقطط والكلاب كما يحدث في أوروبا وأمريكا، أو أن يجعل الميراث لأكبر الأبناء أو يطلق إرادة المورث يختص بها من يشاء من أقاربه. بل جعل الميراث في الأسرة باعتبارها امتداداً لصاحب المال وذلك بطريق الإجبار أراد صاحب المال أو لم يرد، حماية للأسرة وتوثيقاً للعلاقات بين أفرادها. واتجه في الميراث إلى التوزيع دون التجميع وذلك بحسب القرب والحاجة، ومن ثم كان أكثر الأسرة حطاً في الميراث هم الأبناء فهم أكثرهم قرباً وحاجة، وكان حظ الذكر ضعف الانثى حيث أن التكاليف المالية التي تطالب بها المرأة دون التكاليف التي يطالب بها الرجل. وكل بسبب مطلوبة أو حصص مقدرة من الله تعالى، بحيث لا ينور خلاف أو نزاع بين أفراد الأسرة. ولا شك أن في التوزيع دون التجميع، وفي التفاوت بحسب القرابة والحاجة دون المساواة، وفي التحديد دون الترك، العدل كل العدل، وسبحان الله العليم العادل.

ثالثاً : الإسلام لا يحترم الملكية الخاصة إلا بعد ضمان حد الكفاف

على أن حرمة الملكية الخاصة في الإسلام، مشروطة بأن يتوافر لكل فرد حد الكفاف، أي الحد الأدنى اللازم لمعيشته، بمعنى أنه إذا وجد في المجتمع الإسلامي جائع واحد أو عارٍ واحد، فإن حق الملكية لأي فرد من أفراد هذا المجتمع لا يجب احترامه ولا يجوز حمايته. ومؤدى ذلك أن هذا الجائع أو المضيع الواحد، يسقط شرعية سائر حقوق الملكية إلى أن يشبع (٢٠).

وهذا ما يفسر لنا قول الرسول ﷺ (إذا مات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد) (٢١)، وقوله (أبما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله) (٢٢). وفي هذا المعنى يقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إني حرهض على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسيساً في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) (٢٣)، كما يقول رضي الله عنه عام المجاعة سنة ١٨ هـ (لو لم أجد للناس ما يسمعهم إلا أن أدخل على أهل كل

بيت عدتهم فيقاسمهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحق - أي المطر -
فعلت، فإبهم لم يهلكوا على أنصاف بطونهم(١٤٤).

وقد عبر عن هذا المعنى الصحابي أبو در الغفاري بقوله (عجبت لم لا يجد
القيوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه)(١٤٥) وهو ما عبر عنه
الامام ابن حزم في كتابه المحلى بقوله اذا مات رجل جوعا في بلد اعتبر أهله قتلة
وأحدث منهم دية القتل، ويصيف ابن حزم بأن للجائع عند الضرورة أن يقاتل
في سبيل حقه في الطعام الزائد عند غيبه (فان قتل - أي الجائع - فعلى قاتله
القصاص، وان قتل المانع فالى لعة الله لأنه مع حقا وهو طائفة
باغية)(١٤٦). وعبر عنه الفقيه أحمد بن الدجلى في كتابه الفلاحة والمطوكون (أي
العقر والعقراء) قوله (ان من حق المهرم أن يرى النعم التي بأيدي الناس
منصوبة، والمالك المستحق بمطالب باسترداد ماله من أيدي العاصين)(١٤٧).

رابعا : الاسلام لا يسمح بالثروة والغنى الا بعد ضمان الكفاية

كذلك فان الاسلام لا يسمح بالثروة الا بعد ضمان حد الكفاية لكل فرد
من أفراد المجتمع، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان،
والواجب توافره لكل من يتواجد في مجتمع اسلامي أما كانت دهبته وأما كانت
جسيته. وهو يوفره لنفسه بجهده وعمله، فان عجز عن ذلك بسبب حارج
عن إرادته كمرض أو شيخوخة، انتقلت مسؤولية ذلك الى بيت مال المسلمين
أي خزنة الدولة(١٤٨). وقد روى أبو يوسف في كتابه الخراج وأبو عبيد في كتابه
الأموال، كيف أن الخليفة عمر بن الخطاب دهش حين رأى شيحا يتكفف
الناس فسأله: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال يهودي، فسأله: وما ألجأك الى
هذا؟ قال. الخربة والحاجة والسن، فأمر عمر بطرح جبينه وأن يهان من الزكاة
باعتباره مسكينا، وأرسل الى حازن بيت المال بقوله (انظر الى هذا وصراته،
فوالله ما أنصاه، ان أكلنا شيبته ثم نحذله عند الحرم)(١٤٩). كما روى البلازري في
كتابہ فتوح البلدان كيف مر الخليفة عمر بن الخطاب وهو بأرض الشام على

عوم مرضى محرومين لا حول ولا قوة لهم، فأمر أن يعطوا من الزكاة وأن يجري عليهم الطعام بانتظام(٥٠).

فصان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد يعيش في مجتمع اسلامي، أما كانت ديمائه أو حسبته، هو في الاسلام أمر جوهري مقدس باعتباره حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق، وفي انكاره أو اعماله تكذيب للدين نفسه وإهدار للإسلام بقوله تعالى (أرأيت الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يخص على طعام المسكين) ومن ثم يقول سيدنا علي رضي الله عنه (ان الله حرص على الأعياء في أموالهم بقدر ما يكفي قراءهم)(٥١)، ويقول الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية (تقدير العطاء معتبر بالكفاية)(٥٢).

ومن ثم فإن الاسلام لا يسمح بالثروة والمعنى مع وجود الفقر والحرمان، وأما مبدأ المعى والتعاون فيه بعد إزالة الفقر ولقضاء على الحرمان. وفي ذلك يقول الله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)(٥٣)، ويقول تعالى (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم)(٥٤)، ويقول تعالى (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل)(٥٥)، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام (من ترك مالا فلو رثته ومن ترك ديناً أو صبغاً عالي وعلي)(٥٦)، وفي رواية أخرى (من ترك كلاً فليأتني فأنا مولاة) أي من ترك ديناً صحيحاً فليأتني بصفتي الدولة فأنا مسئول عنه كفيل به، وقوله عليه السلام (من ترك صباعاً فعل صباعه)(٥٧).

خامساً · الاسلام لا يضع حداً أعلى للملكية أو الغنى

وأما متى توافر لكل فرد في المجتمع الاسلامي حد الكفاية أي المستوى اللائق لمعيشة، والذي تضعه الدولة لكل مواطن إذا عجز هو عن تحقيقه لسبب خارج عن إرادته، فإنه يكون لكل تبعاً لعمله وسعيه في الأرض دون أي قيد أو حد أعلى للملكية أو الثروة والاعتناء. فالقرآن يقول (للرجال نصيب مما

اكسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن» (٥٨)، والحديث النبوي يقول (لا بأس
بالنفسى لمن اتقى) (٥٩).

ومخلص مما تقدم أنه في الظروف غير العادية (الاستثنائية) كمجاعة أو
حروب يتساوى المسلمون في حد الكفاف Minimum vital. وفي الظروف
العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير الكفاية Minimum d'aisance،
وما فوق ذلك يكون تبعاً لعمله وجهده. فإله تعالى إذ يقول (نحن قسمنا بينهم
معيشتهم في الحياة الدنيا، ورفعا بعضهم فوق بعض درجات ليتحد بعضهم
بعضا سحرها) (٦٠)، وإذ يقول تعالى (والله فضل بعضكم على بعض في
الرزق) (٦١)، بحده تعالى يقول (ولكل درجات مما عملوا وليوقهم أعماقهم وهم
لا يظلمون) (٦٢)، ويقول تعالى (وفضل المحاهدين على القاعدى أجرا عظيما
درجات منه ومعرة ورحمة) (٦٣). فإغناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم،
ورفع بعضهم فوق بعض درجات وتفضيل بعضهم على بعض، ليس اعتباطا
وإنما هو بقدر ما يندلوه من جهد وعمل صالح، وصدق الله العظيم (وان ليس
للإنسان الا ما سعى، وان سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى) (٦٤).

وعليه فإنه في ظل الاقتصاد الاسلامي، يصح أن يتواجد أثرهاء للعاية مما
يطلق عليه اصطلاح مينيور أو بليوير، ولكنه مينيور أو بليوير مشترع بالشرع.
فهو على نحو ما سببه عند الكلام عن الأصل الاقتصادي الاسلامي الخاص
بمحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع: لا يملك أن يكثر ماله أو يحميه عن
التداول والاتساع، ولا يملك أن يصرّف ماله على غير مقتضى العقل وإلا عد
سعيها وحار الحجر عليه، ولا يملك أن يعيش عيشة مترفة وإلا عد بص القرآن
عجرا، وهو مطالب دائما بانفاق انفاقه عن حاجته في سبيل الله في صورة
انفاق مباشر على المحتاجين أو استثمار يعود نفعه على المجتمع. وهوق ذلك فإن
الحاكم أو أولياء الأمر مطالبون بالتدخل لمنع استثمار أقدية بحيرات المجتمع لإعمالا
لقوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) (٦٥)، ومطالبون دائما باتخاذ
الاجراءات اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وبالقدر الذي
يحقق التكامل لا التناقض والتعاون لا الصراع.

سادسا : قيود الملكية الخاصة

أوضحنا في التمهيد أن الملكية الخاصة في الإسلام ليست مطلقة، بل هي مقيدة، وأنها في حقيقتها وظيفة شرعية.

ونقد أشرنا أن أهم هذه القيود، وأساها بصدد تمصيلها. ولكن يهنا هان مهمل لسا يثور بالسنة لأحد هذه القيود وهو الخاص بالالتزامات الملكية خاصة. دلت أن الإسلام اء صاا الملكية الخاصة وكامل الانتفاع بها، فقد أوجب عليها ثلاثة اشترعات رئيسية هي التزام الركاة، والتمزم الضرائب، والتمزم الاعاق في سبيل الله. وهذه الالتزامات الثلاثة كل منها مستقل عن الآخر، دلت أن لكل منها سببه شرعي، ولكن منها محالة وأهداه، ولكن منها خصوصياته وأحكامه.

١ - اما أن لكل منها سببه الشرعي. دلت أن فريضة الركاة وفريضة الاعاق في سبيل الله سببه النص، في حين أن الضرائب سببها مصلحة

فالله تعالى يقول (وقموا الصلاة وآتوا الركاة) (٢٤٦)، ويقول تعالى (وأوفوا في سبيل الله ولا تقفوا بأيديكم أن تنهكوه) (٢٤٧)، فهنا، الركاة غير لاعاق في سبيل الله وهو سبيل المجتمع أي مصلحة العامة. يؤكد ذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال (إن في مال حقا سوى الركاة) (٢٤٨)، فلا فوله تعالى (يس آمر أن يؤوا وجوهكم قبل المشرق ومغرب، ولكن لمر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين، وآتى المال على حبه ذوي تقوى ولينامي وامساكن ومن لسلل والسائبين وفي الرقاب، وفاه الصلاة، وآتى الركاة) (٢٤٩) وهذا اعطال في آية الكريمه بين الاعاق والركاة بالصلاة، دليل على الاختلاف بين الاعاق والركاة كما أن نص على كل من الاعاق واركاة على حدة في آية واحده قاضع بأن كليهما يختلف عن الآخر وبهما فريضتان مختلفتان (٢٥٠).

وفي صدر الإسلام حين رأى الخليفة عمر بن الخطاب أن العرس والرومان

يتقاضون مكوساً بواقع ١٠٪ على الداحل والخارج من تجارة المسلمين، عاملهم بالمثل وحرص صرية العشور وهي صرية حمركية يؤديها المسلم والمسلمي على السواء عن الدحل والخارج من السلع والبضائع، فكان سنة هو المصلحة^(٧١).

٢ - أما أن لكل منهما مجاله وأهدافه فذلك لأن الزكاة تستهدف عن طريق الدولة تحرير الإنسان من عبودية الحاجة أي بالتعبير الحديث مواجهة التزامات الصمام الاجتماعي^(٧٢)، في حين أن الاتفاق في سبيل الله يستهدف عن طريق الفرد المعاونة في مساعدة الآخرين وتنمية المجتمع فيما تقصر عنه الدولة (ويعقوا بما رزقاهم سرا وعلانية)^(٧٣). أما الضرائب فتستهدف مواجهة التزامات الدولة الأخرى كالصرف على جهازها الإداري أو تمجيتها الاقتصادية.

فإذا كانت حصيلة الزكاة تصرفها الدولة بمصر القرآن على ذات معينة تجمعها صفة الحاجة سواء كانت هذه الحاجة بسبب الفقر (الفقراء والمساكين)، أو بسبب الرق (وفي الرقاب) أو بسبب ظروف طارئة (الغارين ومن السبل)، بحيث لا يجوز الاتفاق معها على الجهاز الإداري للدولة أو تمويل الاتفاق العام. فمن أين يمتد عليها سوى الضرائب أو موارد الدولة الأخرى كالنماء والصيغة في عهد الرسول عليه السلام، وصرية العشور في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكذا أحرة الخراج الذي كان يمثل حصة الدولة في عائد الأراضي الخراجية المملوكة ملكية عامة (جماعية).

٣ - أما أن لكل منها خصوصياته وأحكامه: فذلك لأن الزكاة تحب في الأموال النامية سواء وجدت الحاجة إليها أم لم توجد، وبمقدار وسعر موحد لا تتجاوز. بخلاف الضرائب فإنه لا يجوز للدولة الإسلامية فرضها إلا إذا قامت الحاجة إليها، ويختلف مقدارها وسعرها باختلاف ظروف كل دولة.

أما الاتفاق في سبيل الله فهو التزام الفرد المسلم بأن يصرف كل ما زاد عن

حاجته في سبيل الله، سواء في صورة إيفاق مباشر على المحتاجين أم في صورة إستثمار يعود نفعه على المجتمع. وذلك لقوله تعالى (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) (٧٤)، وقوله تعالى (يسألوك ماذا ينفقون، قل العفو) (٧٥). والعفو هو كل ما راد عن الحاجة أي المائص الاقتصادي، فانه لا يجوز شرعا كثره أو حبه عن التداول والاتاع، كما لا يجوز صرفه على غير مقتضى الشرع في سعة أو ترف، بحيث لا يهتق على نحو ما أوضحنا سوى اعاقه على المحتاجين أو إستثماره مما يعود نفعه على المجتمع.

الفرع الثاني الملكية العامة

وبالح في هذا الفرع نقاطا معينة باحتصار. ومن الرودها التي تكشف لنا عن المذهب الاقتصادي في الاسلام وتغيره من سائر المذاهب والأنظمة الاقتصادية الوضعية السائدة، وذلك على الوجه الآتي:

- أولا : اصطلاح الملكية العامة (أو الملكية الجماعية)
- ثانيا : الاسلام يقر صورة قائمة للملكية العامة
- ثالثا : الاسلام يستحدث صوراً جديدة للملكية العامة.
- رابعا : الملكية العامة في العهد الاسلامي الأول.
- خامسا : الملكية العامة والتنمية الاقتصادية.
- سادسا : الملكية العامة وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع

أولا : اصطلاح الملكية العامة (أو الملكية الجماعية)

يراد باصطلاح الملكية العامة *Propriété publique* تخصيص المال للخدمة العامة، وذلك في مقابلة الملكية الخاصة *Propriété privée* التي يتفرد بالانتماع

بها فرد معين على وجه التحصيل والتعويض. ويعبر عنها أيضا باصطلاح الملكية الجماعية *Propriété collective*، في مقابل اصطلاح الملكية الفردية *Propriété individuelle*

ويشمل اصطلاح الملكية العامة أو الملكية الجماعية على النحو المتقدم، عدة صور، ومن قبيل ذلك:

١ - ملكية الدولة أو القطاع العام.
٢ - ملكية الجماعة كما هو الشأن في يوغوسلافيا، ملكية المصنع أو المؤسسة للعاملين فيه هو هذه الصفة لا بصفتهم الشخصية.

٣ - ملكية المجتمع وهي الملكية الشائعة كالشوارع والأشجار والمعابد والكنائس والمساجد، والتي يتمتع بها أفراد المجتمع بحق متساو في إستخدامها والانتفاع بها.

٤ - الملكية التعاونية.

والملكية العامة لا سيما في صورة ملكية الدولة أي القطاع العام، هي اليوم عصب الاقتصاد القومي الحديث. باعتبارها وسيلة الدولة المضمونة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن دورها في تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع ولاتكاد تخلو اليوم أي دولة، مما في ذلك الدول الرأسمالية، من قطاع عام أو ملكية عامة متزايدة.

ثانيا : الاسلام يقر صورا قائمة للملكية العامة

أقر الاسلام صورا للملكية العامة كانت معروفة من قبل لدى العرس والرومان، ومن قبل ذلك:

(١) ملكية الأرض التي لا مالك لها (الموات)، وذلك لقول الرسول عليه السلام (عادى الأرض لله ورسوله ثم هي لكم) (٧٦)، وعادى الأرض هي المهجورة التي لا عمارة فيها.

(٢) ملكية المعادن في باطن الأرض (الركاز)، فهي في رأي الراجح شرعا ملك للدولة (٧٧)، فلا يجوز للأفراد أن يمتلكوها نظرا لأهميتها كمخزونات كبيرة يجب أن تكون خاضعة لجماعة كلها، لا عرد ملك الأرض دون ما في جوفها (٧٨)، ولصم التوافق بين الجهد المبذور والنتائج التي يحصل منها.

هذا ويؤكد فقهاء الشريعة أن للدولة أن تقطع الأراضي التي لا مالك لها (الموات)، وكما أراضي المعادن، وذلك بقطاع عميق أو بقطاع سطحي، وذلك وفقا لما تقتضيه المصلحة وما تقتضيه من شروط.

(٣) ملكية المرافق الأساسية، كالإبنة أو الكهرباء، وضروريات الحياة كالماء. فإنها تكون ملكية عامة استنادا إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام (الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والدار)، وفي حديث آخر (الملح وما يقاس عليه) (٧٩).

فهذا النص يعني في نظر بعض الباحثين الحديثين: أن كل ما كان ضروريا للحياة الناس مجتمعة، لا يصح أن يكون محلا للملكية خاصة بل تستقل به الدولة أو الجماعة (٨٠).

والفقهاء القدماء مجمعون بأن الماء في بحر حرمت أو في مجرى عين تعجرت، يثبت حق الشفعة فيها لكل الناس بشرط عدم إلحاق الضرر بصاحبها فليس لصاحبها أن يمنع عنها الناس، فإن منع أحدهم بغير سلاح، فإن لم يعد هذا السلاح. بل إن الماء المحجور في آنية، ولو أنه مملوك لحائزه، لا يجوز منعه عن الناس عند الضرورة الشديدة للمحتاج إليه (٨١).

(٤) مراع الملكية الخاصة جبرا لشعنة عامة . فقد أقرها الاسلام حين أمر الرسول عليه السلام حلق نخلة سمرة من حديد حيرا، وحين أخذ الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأرض المحيطة بالكعبة جبرا عن أصحابها لتوسعتها.

ومن ثم فقد اتفق فقهاء الشريعة على جوار مراع الملكية الخاصة بمصلحة عامة كتوسعة مسجد أو طريق أو مقبرة، على أن يكون ذلك منعه أما لو كان دلت بلا عوص، فإنه يكون مصادرة لا تخبرها الشريعة الاسلامية الا في أموال الخريف غير المستأمن (٨٢).

ثالثا . الاسلام يستحدث صورا جديدة للملكية العامة

من بعد سجدت لاسلام صورا جديدة من ملكية العامة م تكن معروفة من قبل، وهي:

(١) المساحد فهي أموال عامة، ويجوز مراع ملكية من أجل توسعها فحين صاق المسجد الحرام، أمر خليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشراء ما حوله من دور، فوضع بعضه وفي البعض الآخر، فأخذها سيدنا عمر بن الخطاب حيرا من أصحابها ووضع فميتها بحرية الفوه لأخذها أصحاب الدور وقال هم (أي بولم الكعبة وهذا فماتها، ولم تترك الكعبة بحكمكم)

وقد رأى بعضهم (٨٣)، أن المساحد ليست من ملكية العامة متنادا إلى قوله تعالى (وأن المساحد لله) وهذا نقول مردود عليه بأن حقوق الله هي حقوق المجتمع، وأن المساحد وهي بيوت الله ليست ملكا لأحد من الناس وإنما هي ملك المجتمع الاسلامي، وهي بالتالي أموال عامة

وحديث بالذكر أن المساحد في الاسلام ليست كالكنائس مجرد أماكن لأقامة شعائر الدينية، ولكنها أساس مصدر للتنوعية والتوجيه والمشاركة الشعبية

في ماء المجتمع. يروى أن الرسول قصد ذات مرة المسجد فوجد في ناحية قوما يذكرون الله، وفي ناحية أخرى مجلس علم، فقال هذا خير وهذا خير ولكنني بحثت معلما، واختار مجلس العلم، بل لقد كان مصير الأمة الإسلامية يقرر في المسجد، وفيه تتمثل فكرة المشاركة الشعبية في الحكم، وتصدر عنه أحقر القرارات السياسية (٨٤).

(٢) أرض الحمى وهي المرعى، إذ كان يحدث في الغاهلية أن يحاول شخص أو جماعة معينة الأفراد بعض المرعى، بحيث لا يسمحون لغيرهم أن يرعوا فيها بأنفسهم، يدعوى أنها أصبحت في حمايتهم. فجاء الإسلام وأعلن أن (لا حمى إلا لله ورسوله)، أي أن جميع أراضي الرعي هي للكافة وقد لما يحدده ولي الأمر. وقد حمى الرسول عليه الصلاة والسلام أرض القيع لرعي حبل المسلمين (والقيع موضع معروف بقرب المدينة)، كما حمى الخليفة عمر بن الخطاب أراضي الربذة والشرف (وهما موضعان بين مكة والمدينة).

والحمى هو أن يحمي الإمام حربا من لأرض المواث المباحة لمصلحة المسلمين دون أن يختص بفرد معين منهم. وهذه الحماية لا تعنو أن تكون اقرا للملكية العامة (الجماعية) ونشاء لها في الإسلام، إذ تصير الأرض ملكا لجماعة المسلمين في سبيل منفعة لهم.

ويلتبس الأمر لدى بعض الكتاب حين يصورون الحمى بأنه نوع من التأميم، ذلك أن الحمى ليس ابتزاعا للحق من أصحابه بعير وصاهم، وإنما هو مع الأفراد من إحياء الأرض المباحة ونقل ملكيتها إلى الجماعة فأرض الحمى لم تكن مملوكة لأحد ملكية خاصة، وإنما هي أصلا ملكية عامة في صورة ملكية للدولة، وقد ظلت كذلك ملكية عامة وإنما في صورة أخرى هي ملكية الجماعة.

(٣) الوقف الخيري . فقد أصاب سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه

أرضاً بحير، وجاء إلى رسول الله عليه السلام قائلاً (أصبحت أرضاً بحير لم أصب مالا قط أنفس عدي معي، فما تأمرني)، فقال عليه السلام (إن شئت حبست أصلها - أي العين - وتصدقت بثمرتها أي المفعة) (٨٥)، فأشهد عمر على حبسها لا تناع ولا توهب ولا تورث، وصفتها صدقة مؤبدة للساكن والمحرور وعلى ماله صار المستعمل يوقعون أموالهم لصالح المساجد والمدارس والمستشفيات... إلخ من وجوه البر والخير.

فالوقف هو إخراج المال من ملك صاحبه بإحتماره، إلى ملك الله تعالى أي ملك الجماعة، وهي صورة من صور الملكية العامة أو الجماعية حسب أسسها والوقف لا يكون إلا حيناً أي للمفعة العامة بداية ونهاية أما الوقف الأهلي يكون لصالح من يختاره المالك، وتنقل مفعة الوقف إلى ذرية الموقوف عليهم حتى إذا انتهى لعقب يكون لجهة بر لا تنقطع، فهو على الرأي العاقل مخالف لتعاليم الإسلام إذ يطوي على تحايل وإحلال بقواعد الميراث، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تجميد الثروة وحبسها عن التداول الطبيعي، وأنه مرور الزمن يتعدد المستحقون في الوقف الواحد بحيث يتصاعد للعامة نصيب كل منهم فيملونه لعدم إمكان الصرف فيه، وبالتالي يصبح هذا الوقف عاملاً معوقاً للاقتصاد القومي وقد أصاب في الأمر في مصر، حين عمد إلى إبطال الوقف الأهلي بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ (٨٦).

(٤) الأراضي المفتوحة : فانه بفتح الشام والعراق ومصر في عهد الخليفة

عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثار الخلاف لأول مرة حول ملكية هذه الأرض

فقد طالب المهاجرون قسماً عليها بدعوى أنها تأخذ حكم العامم وحكم العامم معروف وهو تقسيمها بين المهاجرين بعد إعطاء الخمس لبيت المال مستنداً إلى قوله تعالى (واعلموا أنما غنم من شيء فإن لله خمسة للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين والسبيل)، واستندوا أيضاً إلى ما أتته الرسول عليه السلام من حيث توزيع أراضي حبر وغيرها على المهاجرين (٨٧).

في حين رأى الخليفة عمر بن الخطاب شاهد بطله، أن الأمر يخضع كلية بالنسبة للأراضي المفتوحة بالشام والعراق ومصر، وهي ملايين الأفدنة فإن توزيعها على العديدين يؤدي إلى إستئثار أقلية بثروات المجتمع الإسلامي، وبالتالي إلى إحتلال التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وتحقيق تماسكه ومن ثم فقد جمع أهل الحل والعقد من الصحابة، وأوضح هذا وجهه بطله بأن حكم العالم هو في الأموال المحدودة حيثما كما حدث في عهد الرسول عليه السلام، خلاف لأمر في الثروات العائلية كالأراضي المفتوحة فإنه لا يجوز توزيعها على العديدين أو غيرهم وبصبح ملكاً للأمة الإسلامية ممثلة في حينها الحاضر وحياها المستقبلية أي ملكية عامة (٨٨).

وقد أسفر حوار الخليفة عمر بن الخطاب مع الصحابة وأهل الحل والعقد حول الأراضي المفتوحة، أن يعقد الرئي أن هذه الأراضي لا تأخذ حكم العالم ولا توزع على أحد، بل يكون وفقاً على المسلمين جميعاً أو ملك لست الناس، وما استمر نقاشه في أيدي واضعي بيد من أصحاب الأسيين من أهل البلاد المفتوحة إلا من قبل لاتساع مقابل دفع المخرج لبيت الله أي حرم الأرض وكان من يعجز منهم عن دفع المخرج يخفف عنه، بل يسقط المخرج إذا لم يتمكن حائزها من رزق بسبب لا يده فيه ثم تمرور زمن، وصهور وضعي بيد على الأراضي خراجة لمصهر ثلاث، حتى يتم كانوا (بوزنوب وباهوب) كما يقول أبو يوسف^(٨٩)، سى لرئي تأعب فقهاء شريعة خاصة بسعى إلى المذهب الحنفي ولاعترف به بحكمه هذه الأراضي دون السلفى (كوب أصل الأراضي ملك بيت المال أو وفقد على المسلمين) (٩٠).

رابعا - الملكية العامة في العهد الإسلامي الأول

لا شك أن طبيعة المرحله التاريخيه التي طهر فيها الاسلام، حيث كان نشاط الاقتصادي ضعيف أساسه ارمي والشجاعة، فصلا عن قوة اوزاع الديني، لم

تكني تتطلب التوسعة في مبدأ الملكية العامة وكما يقول فصيحة أستاذنا المرحوم الشيخ علي الخفيف (في عهد الرسول عليه السلام كانت الثروة العامة للمستعين صيغة محدودة قليلة المقدار في حجب بالنسبة إلى ثراء غيرها من الأمم الأخرى المعاصرة لها وكانت أهم مصادرها صيغة هزيلة وكان توزيع الثروة بينهم لصانها فيها إلى أن يكون متعادلا إذ كانت موارد رفهم لا تعدو في الغالب عطاء من عظم أو من ركاه نفسو بهم وقد كانوا متساوين وقد يعرف منهم بالثراء الواسع إلا عدد قليل منهم غنيان من عفاك وعد نرحم من عوف والريبر من العوام وطلحة بن عبيد الله وهم الذين أكلوا على التجارة والعمل فيها، ومع هذا فقد كانت استجابتهم لدواعي العدل والإنصاف في سبيل الله على اختلاف وجوهه استجابة سريعة قوية كريمة وكانوا يسارعون إلى الخروج عن حرم عظم من أموالهم ثلثها أو نصفها بل قد يبدلوها جميعا وذلك على حسب الحاجة ومقتضى لداعية وليس إغرائهم في هذه الوجوه بالأمر المحمول من هذا يرى أنه لم يكن في عهد الرسول من داعية عن مصححة أو ضرورة تدعو إلى النظر في دفعها بتحديد الملكية في مقدارها) (٩١).

على أنه منذ قيام دولة الإسلام في أواخر عهد الرسول عليه السلام، ثم إتساعها في عهد الخليفة أبي بكر ومن بعده عمر بن الخطاب. ثم ما صاحب ذلك من زيادة موارد الدولة وازدياد مسئولياتها، فضلا عن اتساع النشاط الاقتصادي وظهور مشاكل اقتصادية جديدة، وحدا تطيقت حيلته لا سيما في عهد الخليفة عمر بن الخطاب يتوسع بمقتضاها في إعمال مبدأ الملكية العامة. ومن قبل ذلك إلاكثر من إرفاق العامة والمساكين، وبيع الملكية الخاصة حرا بصفة عامة، ورفض توزيع الأرضي المفتوحة عن مهاجرين العائمين وإحالتها إلى ملكية عامة الخ من الصور السالف بيها

حامسا : الملكية العامة والتنمية الاقتصادية

يسر الباحث المدقق، أن الاعتراف للملكية سواء كانت خاصة أم عامة، وفي نظره اليب وتنظيمها، إنما أقامها بإعتبارها وسيلة إقتصادية أي

باعتبارها حافزا من حوافز التنمية وهو ما سبق أن أوضحناه عند دراسنا للأصل الاقتصادي الإسلامي الخاص بالتنمية الاقتصادية المتكاملة. ذلك أن الملكية سواء كانت خاصة أم عامة، هي في نظر الإسلام أمانة ومسئولية واستحلاف، بحيث سقط شرعها إذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال استثمارا أو اتفاقا في مصلحته ومصلحة الجماعة.

ولكن ما يهمنا هنا بيان باختصار، هو دور نوعي الملكية في التنمية الاقتصادية. الأمر الذي يتميز فيه الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادين السائدين الرأسمالي والاشتراكي، ذلك أنه:

١ في الاقتصاد الرأسمالي : الأصل هو الملكية الخاصة، ولإستثناء هو الملكية العامة إذا اقتضت الضرورة تولى الدولة بعض أوجه النشاط الاقتصادي.

فالملكية الخاصة هنا مقدسة إذ هي في نظره الباعث على النشاط الاقتصادي وحوهر الحياة، ومن ثم فهي وحدها الأساس في التنمية الاقتصادية.

٢ - وبالعكس في الاقتصاد الاشتراكي الأصل هو الملكية العامة، ولإستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج يعترف بها النظام بحكم ضرورة اجتماعية.

فالملكية الخاصة هنا غير مقدسة إذ هي في نظره سبب كل المساوئ والمشكلات الاجتماعية، ومن ثم يرى عدم الاعتماد بها في مجال التنمية بحيث تكون ملكية العامة هي وحدها الأساس في التنمية الاقتصادية

٣ أما في الاقتصاد الإسلامي فهو كما سبق أن أوضحنا، يعرف نوعي الملكية الخاصة والعامة، وكلاهما كصل وليس استثناء، ولكل محله في

التسمية الاقتصادية بحيث يكمل كل منهما الآخر، وكلاهما ليس مطلقا بل هو مقيد باعتبارات المصلحة والتنمية.

وعليه فقد توسع احدى الدول الاسلامية في اعمال الملكية العامة في مجال التنمية الاقتصادية فلا يحلها ذلك الى دولة اشتراكية، وبالعكس قد يصيق من اعمال الملكية العامة في مجال التنمية الاقتصادية فلا يحلها ان دولة رأسمالية، طالما كانت ظروفها تقتضي هذا التوسع أو التصيق في الملكية الخاصة أو العامة بحسب متطلبات التنمية ودول إكثار أو إهدار لاحدى الملكيتين وبطل بذلك الخلاف بينها هو كما سبق أن أتحا، خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان، وهو ما نستطيع أن نمرعه أحدا عن شيخ الاسلام ابن تيمية باصطلاح أنه (اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد) (٩٢)

سادسا : الملكية العامة وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع

على أن هناك دورا هاما آخر للملكية في نظر الاسلام، وهو استخدام الملكية بصورتها الخاصة والعامة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ذلك الأصل الاقتصادي الاسلامي الذي سخر من له في مطلب مستقل فالاسلام إذ يقر التفاوت في توزيع الثروات لكل بحسب سعيه وعمله، لا أنه لا يسمح أن يكون هذا التفاوت كبيرا بين غني فاحش وفقير مدقع، بل يمحى التفاوت اجتماع ويغن توازنه كما لا يسمح الاسلام بأي حال، أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس لقوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء صكم) (٩٣)، وأنه على نحو ما سرى يتعين على الحاكم انقسم التدخل دائما لإعادته التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع عند اعتقاده، وبالفقر الذي يحقق توازن والإعتدال الذي هو صحة المجتمع الاسلامي

ومن قبيل استخدام الملكية الخاصة لحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع قول الرسول عليه السلام (من كانت له أرض فبزرعها أو يمحها أحده،

ولا يؤاخرها أباه) (٩١)، ومن قبيل استبعاد الملكية العامة اقتضاره عليه السلام، توزيع
 في بني النضير على المهاجرين الذين تركوا أموالهم وديارهم وإثبات فقط من
 الأنصار كانوا فقراء، ونعطف عليهم نفس الحكمة التي أوجت بتخصيص هذا
 القى للمهاجرين وهو إعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع

ولا شك أن رفض الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه توزيع
 الأراضي المفتوحة على المهاجرين العاملين وأحالتها على نحو ما سبق إيصاله إلى
 ملكية عامة، م يكن في الحقيقة إلا مراعاة للأصل الإسلامي الخاص بمحط
 التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع بما يحقق التكامل لا التناقص والتعاون
 لا الصراع.

والله تعالى الموفق،

المواهب

- [illegible]

اسی ذات ہیں!۔ مہرہم الاحکام، واحد فی الاحکام، واحد فی الاقتصاد، اوجہ و الاقتصاد

الإسلامي، ورد في البداية ما عبر عنه الأمام أبو حنيفة بلوغه في عبارة دقيقة جامعة مانعة (ذكر ما أضر الناس حينه فظهر احتكار). ويؤيد ذلك أن جميع السلسلة أو حيسها عن السوق أو إفراد منتج أو بائع واحد يمرض السلسلة، هو أثر حائل بالقدر الذي لا يؤدي إلى الاضرار بالناس أو رفع السلسلة بأكثر من نسبتها أو تحليل أرباح مبالغ فيها. فالعصير عليه ليس هو ذات الاحتكار، وإنما استغلال حاجة الناس، فحينئذ يكون الاحتكار محرماً شرعاً، الأثر الذي يستلزم تدخل الدولة وإكراه المخترعين على بيع ما عندهم بكمية التل.

ألا أن فقهاء الشريعة يشترطون لمل هذا التدخل شروطاً معينة، يرجع فيها إلى كتب الفقه، وقد عرضنا إليها ملخصة في كتابنا المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ص ٩٠ و ٩١.

(٩) انظر في بيان الربا، وطبيعة الخلاف بين الفقهاء حول الربا، إذا كانت كل قاعدة تعتبر من قبيل الربا، كتابنا المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، طبعة سنة ١٩٧٨ ص ٨٣ وما بعدها، لنشر مكتبة النهضة العربية بالقاهرة.

(١٠) سورة النساء، الآية رقم ٣٢.

(١١) وأساس ذلك قوله تعالى (ولا تعدوا أن الله لا يحب المعدن - البقرة/١٩٠). ومن قبيل ذلك ما روي أن حمزة بن حذاف كان له محل في بستان رجل من الأنصار، وكان حمزة يأخذ من دخول البستان هو وأهله فيؤذي بذلك صاحب البستان، فطلب إليه أن يبيعه المحل فأبى، فشكا إلى رسول الله فاستدعى عليه السلام حمزة وطلب منه أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن يملكه فأبى، فقال له ذلك الله في الجنة فأبى. فقال الرسول لسمية (أنت مضى) أي تعني ضرر عليك، وقال مالك البستان (أذهب فأفعل بحدك).

ومن قبيل ذلك ما روي أنه كان للضحاك أرضاً لا يصل إليها الماء إلا إذا مر بستان محمد ابن مسلمة، فأبى ابن مسلمة أن يدع الماء يجري بأرضه، فشكا الضحاك إلى الخليفة عمر بن الخطاب، فاستدعى عمر ابن مسلمة وسأله (أعطيك ضرر في أن يمر الماء ببستانك) فقال: لا، فقال عمر: (وإنه لو لم أجد له محملاً إلا على بطنك لأمرته).

(١٢) انظر كتابنا الإسلام والمشكلة الاقتصادية، طبعة سنة ١٩٧٨، ص ٨٧ وما بعدها، لنشر مكتبة الانجلو المصرية.

(١٣) أخرجه الحاكم في مستدرقه.

(١٤) انظر كتابنا الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٤ وما بعدها.

(١٥) سورة الحشر، الآية رقم ٧.

(١٦) الاستصحاب هو من الأدلة الشرعية، وهو ما عبر عنه الأصوليون بأنه إقرار شرع ما فشاء، طالما انقضت الصلحة ولا يتعارض مع أصل إسلامي.

(١٧) سورة النجم، الآية رقم ٣١.

(١٨) سورة المائدة، الآية رقم ١٨.

(١٩) سورة النساء، الآية رقم ٢٩.

(٢٠) سورة الشافرون، الآية رقم ٩.

(٢١) سورة النسا، الآية رقم ٢.

- (٢٢) سورة الفاتحات، الآية رقم ١٩.
- (٢٣) سورة المؤمنون، الآية رقم ٨.
- (٢٤) سورة الحديد، الآية رقم ٧.
- (٢٥) سورة التكاثر، الآية رقم ٨.
- (٢٦) أخرجه البخاري.
- (٢٧) أخرجه الطبراني.
- (٢٨) أخرجه مسلم.
- (٢٩) سورة النساء، الآية رقم ٥.
- (٣٠) سورة النور، الآية رقم ٣٣.
- (٣١) سورة الحشر، الآية رقم ٧.
- (٣٢) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، طبعه سنة ١٩٧٨، ص ٧٢ وما بعدها، لانشو مكتبة الانجلو المصرية.
- (٣٣) انظر الامام الرعشي في تفسيره الكتاب، ج ٢ ص ٤٣٤.
- ويقتل هذا النبي الامام الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب.
- (٣٤) سورة النمل، الآية ٢٨.
- (٣٥) انظر كتابنا للتدخل الى الاقتصاد الاسلامي مرجع سابق، ص ٩٥.
- (٣٦) سورة البقرة، الآية رقم ١٧٢.
- (٣٧) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٧.
- (٣٨) انظر سورة النساء، الآية رقم ١١.
- (٣٩) سورة النساء، الآية رقم ١٣، ١٤.
- (٤٠) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٨ وما بعدها.
- (٤١) أخرجه أبو داود.
- (٤٢) انظر مسند الامام أحمد بن حنبل، لطيف الشيخ شاكرا، الجزء الرابع عشر من الطبعة الثانية لدار المطبوعات بمصر تحت رقم ٤٨٨٠.
- (٤٣) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، مرجع سابق، ص ١٠١.
- (٤٤) انظر طبعات ابن سعد، الجزء الثالث، ص ٣٦٦.
- (٤٥) انظر عبد الحميد بن محمد السعدي، أبو ذر الغفاري، مطبوعات مكتبة مصر، الطبعة الثانية.
- (٤٦) انظر الامام ابن حزم، المحلى، طبعه دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة سنة ١٩٦٨، الجزء السادس، المسألة رقم ٧٢٥، ص ٢٢٦ و ٢٢٧.
- (٤٧) انظر التقي أحمد بن علي الدخلي، الفلاحة والفلكون، طبعه سنة ١٣٢٢ هـ لانشو مكتبة ومطبعة الشعب بالقاهرة، ص ٦١.
- (٤٨) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٥ وما بعدها.
- (٤٩) انظر الخراج لأبي يوسف، ص ١٥٠، والكثير لأبي عبيد، ص ٤٦.
- (٥٠) انظر فتوح البلدان، البلاذري، ص ١٢٢.
- (٥١) الامام ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، الجزء السادس، ص ٢٢١.
- (٥٢) الامام المؤيدي، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى الخليلي بمصر سنة ١٩٦٨، ص ٩٠.
- (٥٣) سورة النور، الآية رقم ٣٣.
- (٥٤) سورة الفاتحات، الآية رقم ١٩.
- (٥٥) سورة الاسراء، الآية رقم ٢٦.
- (٥٦) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم.

- (٥٧) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ شاكر، مرجع سابق، الجزء الرابع عشر، تحت رقم ٧٨٤٨.
- (٥٨) سورة النساء، الآية رقم ٣٢.
- (٥٩) الحائز في مستدركه، الجزء الثاني، ص ٣.
- (٦٠) سورة الزمزم، الآية رقم ٣٣.
- (٦١) سورة النحل، الآية رقم ٧١.
- (٦٢) سورة الأحقاف، الآية رقم ١٥.
- (٦٣) سورة النساء، الآية رقم ٩٤، ٩٥.
- (٦٤) سورة النجم، الآيات من رقم ٣٩ إلى ٤١.
- (٦٥) سورة الحشر، الآية رقم ٧.
- (٦٦) سورة البقرة، الآية رقم ٨٣.
- (٦٧) سورة البقرة، الآية رقم ١٩٥.
- (٦٨) أخرجه الترمذي وأسنده إليه أغلب الفقهاء وعلى رأسهم ابن حزم.
- (٦٩) سورة البقرة، الآية رقم ٢٢٧.
- (٧٠) انظر تفسير الطبري، جزء ٣ صفحة ٣٤٨ طبعة دار المعارف المصرية.
- وكذا تفسير القرطبي للآية.
- (٧١) انظر طبقات ابن سعد، المجلد الثالث، ص ٢٧ طبعة بيروت.
- (٧٢) انظر كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الإسلامي والعين (الاسلام والعدالة الاجتماعية)، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م لائتو دار تقيف للشر والتأليف بالطاقف واليهاف.
- (٧٣) سورة الزمزم، الآية رقم ٣١.
- (٧٤) سورة الحديد، الآية رقم ٤.
- (٧٥) سورة البقرة، الآية رقم ٢١٩.
- (٧٦) رده أبو يوسف في كتابه الخراج، وأبو عبيد في كتابه الأموال.
- (٧٧) وهو الرأي المصنف في ملهع مالك، على أن يعرض صاحب الأرض من فقدان ارتفاعه بالأرض بسبب استخراج ما فيها من معادن.
- (٧٨) وقد نقل عن النخعي لأن قتادة الخليل (وجهة القول أن المعدن التي يتفق بها الناس من غير منة، لا يجوز احتجازها دون المسلمين لأن فيه إضراراً بهم وتضييقاً عليهم).
- (٧٩) حديث مشهور أخرجه أبو داود، واستندت إليه مختلف كتب الفقه وأنها الخراج لأبي يوسف والأموال لأبي عبيد. وقد ورد في رواية أخرى (والله لا يحمل معه والمملح لا يحمل معه)، وأيضاً (لا تحوا كلاً ولا ماء ولا نل).
- (٨٠) انظر فضيلة المرحوم الشيخ علي الحلي، الشككية القوية وتعددها في الاسلام، كتاب المؤثر الأول لجميع المحرر الاسلامية مارس سنة ١٩٦٤، ص ١٢٢.
- وانظر أيضاً المرحوم الدكتور مصطفى السباعي، اشتراكية الاسلام، طبعة الدار القومية للطباعة والشر بالقاهرة سنة ١٩٦٥، ص ١٤٧.
- وكذا الدكتور علي عبد الواحد وآل، الشكامل الاقتصادي في الاسلام، كتاب المؤثر السادس لجميع المحرر الاسلامية مارس سنة ١٩٧٦، ص ١٤١.
- (٨١) انظر بحث الدكتور جميل الشرفوني، قود الشككية للمصلحة العامة في الشريعة الاسلامية، والمقدم لأسبوع الفقه الاسلامي المنعقد باليهاف في السنة من ٥ إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧، بالشراف المجلس الأعلى للشؤون والأدب والطبع الاجتماعية بالقاهرة.
- (٨٢) نفس المرجع السابق.

- (٨٣) انظر الدكتور محمد عبد الجواد، في مؤلفه ملكية الأرض في الإسلام (تحديد الملكية والتأميم)، طبعة سنة ١٩٧١، ناشرو الطبعة المالية بالقاهرة، ص ١٩٤ وما بعدها.
- (٨٤) انظر كتابنا (المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي)، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- (٨٥) انظر الأمام البخاري في باب الوصايا.
- (٨٦) انظر الملكية الإسلامية للقائمين المذكورين.
- (٨٧) - وكذا الأمام محمد بن عبد الوهاب في ابطال الوصف الأهل، ص ٢٥٦ من كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ.
- (٨٧) انظر كلام سيدنا عمر وبقائه مع الصحابة في شأن الأراضي المفتوحة بمختلف كتب الفقه الإسلامي خاصة المخرج لأبي يوسف، والأحكام السلطانية للماوردي، والمخرج لحيى أبو آدم.
- (٨٨) وانظر أيضا الدكتور محمد عبد الجواد في كتابه ملكية الأرض في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٦ وما بعدها.
- (٨٩) انظر المخرج لأبي يوسف، مرجع سابق، ص ٦٣.
- (٩٠) انظر حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار على مئيد تبيين الأبحار)، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ٣٥٤.
- (٩١) انظر فضيلة الشيخ علي الخليل، في بحث الملكية القودية وتعيينها في الإسلام، المقدم لمؤتمر علماء المسلمين الأول المنعقد بالقاهرة في مارس سنة ١٩٦٤، كتاب جميع المحوث، مرجع سابق، ص ١٢٥.
- (٩٢) انظر فطوى ابن تيمية جزء ٦ ص ٥٨ وجزء ١٣ ص ٣٤.
- (٩٣) سورة الحشر، الآية رقم ٧.
- (٩٤) أخرجه أبو داود، وقد استند إليه الأمام ابن حزم في نظريته أن الأرض لمن يزرعها، معبرا هذا بمخانة تشريع عام يلتزم به المسلمون في جميع الأريسة والممتلكات، في حين أنه على نحو ما سبق الاشتباة إليه ص ٣٥، هو تشريع خاص موجه تطبيقه على توافر اختبارات وظروف معينة.